

الإرهاب في أفريقيا بين أسباب التواجد وممكنات تجفيف منابعه

سعيد ادعمي ❖

مقدمة:

يضاعف الإرهاب الأزمات البنيوية التي تعيشها أفريقيا بشكل متزايد، مما يفترض توحيد الجهود البينية لصياغة رؤية موحدة ومتكاملة لتجفيف منابع التطرف العنيف في سبيل بناء دول قوية قادرة على استثمار إمكانياتها وتعزيز دورها الإقليمي والقاري في إطار التكتلات الاقتصادية زمن العولمة.

فقد أشار " مؤثر الإرهاب العالمي " الصادر في شهر مارس عام ٢٠٢٢ عن معهد الاقتصاديات و السلام، إلى أن ٤٨ ٪ من القتلى بسبب الإرهاب العالمي قد سقطوا في أفريقيا جنوب الصحراء قبل صدور التقرير بعام. وتعد منطقة الساحل الإفريقي بيئة لأخطر التنظيمات الإرهابية العالمية، بل وأسرعها على الإطلاق.

ورغم تباين التعريفات التي يوسم بها الإرهاب، إلا أننا نرى أهمية التعريف الذي ساقه ستيفان فارتيجاس (vertigans2011) عرف الإرهاب بقوله: " الاستخدام المستهدف والمتعمد للعنف لأغراض سياسية عبر أفعال يمكن أن تمتد في تأثيرها المقصود، من التخويف إلى فقدان الأرواح. " ولا يفسر هذا التعريف على الرغم من كونه تعريفا واضحا ومحددا، العواقب غير المقصودة للفعل الاجتماعي، ولا الطابع العرضي تاريخيا لهذه الظاهرة، إذ يُظهر الإرهاب السمات النموذجية نفسها كما في أشكال العنف المنظم؛ فهو عملية اجتماعية سُلّمية و تاريخية شكلتها ظروف بنيوية محددة، و يشمل مجموعة متنوعة من الأفعال الاجتماعية العنيفة التي ينتج عنها، طوعا أو كرها، تغير سلوكي مفروض بالقسر، أو ضرر جسدي أو عقلي أو عاطفي أو إصابة أو وفاة.^(١)

الواضح أن مكافحة الإرهاب يصطدم بتحديات لوجيستكية وصراعات معقدة على السلطة، بالإضافة إلى قصور المنظومة الأمنية لكثير من الدول التي تعاني من تداعيات الإرهاب نفسه. مما يقتضي أعمال استراتيجية جديدة وموحدة تستند على

(*) باحث في
الدكتوراه، العلوم
السياسية والعلاقات
الدولية. كلية العلوم
القانونية
والاقتصادية
والاجتماعية أيت
ملول جامعة ابن زهر
أكادير المغرب.

التعاون البيئي لمقاربة الظاهرة أولا من أجل فهمها، وبعدها إيجاد بدائل أمنية وثقافية واقتصادية لتجفيف منابع الإرهاب في عموم الدول الإفريقية.

المطلب الأول: الإرهاب في إفريقيا بين إشكاليات تدبير المجال الترابي للدول وتدعيم آفاق الاتحاد

يعتبر الإرهاب ظاهرة اجتماعية في المقام الأول، ورغم ذلك فمثل هذه التفسيرات التي تستند إلى الفردانية غير كافية، حيث تشير الأدلة المتوفرة إلى كون الغالبية العظمى من الأفراد المتورطين في الإرهاب ليس لديهم اضطرابات نفسية، ولا يعانون من أوهام بارانوية أو قمع جنسي أو نرجسي مفرطة، بل على العكس من ذلك، أظهرت الدراسات الإمبريقية المعمقة للإسلاميين المتشددين، أن الغالبية منهم تربوا في أسر مستقرة ومحبة، وكانوا طلابا من ذوي المستوى الجيد والجيد جدا، متزوجون ولديهم أطفال، وأنهم الأفضل والألمع في عيون مجتمعاتهم.^(٢)

فالعديد من الذين انضموا للجماعات الإرهابية يتوفرون على سبل الحياة والنجاة، ولكن ضغط الاستقطاب والزيغ عن البنى الاجتماعية التقليدية، كما تداعيات التكنولوجيات التي يكون الخطاب عبرها أكثر تدجينا وتنميطة، هي معظم الأسباب التي أدت إلى بروز تنظيمات في مناطق يكون التجلي الإرهابي فيها صادما وغير متوقع في معظم الأحيان.

الواقع أن منطقة الصحراء والساحل تصنف كبؤرة للعنف والتطرف، فمنذ عام ٢٠١٧ تضاعفت الأحداث المرتبطة بالحركات المسلحة في مالي وبوركينا فاسو وغرب النيجر إلى ٧ أضعاف.

ووفقا لبيان "مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٣"، فإن "بوركينا فاسو تحتل المرتبة الثانية بعد أفغانستان، بينما تأتي مالي والنيجر في قائمة الدول الـ ١٠ الأكثر سوءا في العالم من حيث الإرهاب والعنف والتطرف".

واستنادا لتصريحات سابقة للرئيس التنفيذي لمعهد الاقتصاد والسلام ستيف كيليليان، "فإن المنطقة عرفت سنة ٢٠٢٣ قفزة بنسبة ٨٪ في مجموع قتلى الإرهاب، ووفقا للمصدر ذاته فإن نسبة ٥٢٪ من ضحايا الإرهاب عالميا، تقع في مالي وبوركينا فاسو. وتنشط في منطقة الساحل جماعات مسلحة متعددة تتباين خلفياتها ومنطلقاتها، فمنها الحركات ذات البعد الأيديولوجي مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا، ومنها تلك التي يمكن تصنيفها من خلال أهدافها وانتمائها الجيوسياسي مثل الحركات الانفصالية في مالي والنيجر، ومجموعات الدفاع عن النفس في بوركينا فاسو ونيجيريا.^(٣)

تنشط في منطقة الساحل الإفريقي عديد من الجماعات الارهابية من ضمنها بوكو

حرام التي تأسست في شمال نيجيريا في عام ٢٠٠٣ . بالإضافة إلى جماعات إرهابية أخرى موالية لتنظيم داعش في بلاد الشام، حيث شنت عمليات انتحارية ضد الحركة الوطنية لتحرير أزواد في شمال مالي، كما وسعت العمليات لتشمل مناطق عدة في بوركينا فاسو والنيجر وتستعين الجماعات الإرهابية بمقاتلين من مجموعات متشددة أخرى مثل بوكو حرام وغيرها. وثمة جماعة أخرى تدعى "النصرة" التي تكونت في مالي عام ٢٠١٧ وضمت عددا من الإرهابيين الذين ينتمون لتنظيمات وحركات مسلحة مختلفة أعلنوا اندماجهم في هيكل واحد، في إطار تنظيم القاعدة.

وفي منطقة غرب إفريقيا حدثت مواجهات بين جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" - التي تكونت من اندماج عدد من الجماعات المحلية التابعة لتنظيم القاعدة - وتنظيم داعش في عدة مناطق بالمثلث الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بالإضافة إلى التنافس الذي تشهده منطقة شرق إفريقيا - الصومال تحديداً - بين حركة الشباب المجاهدين التابعة للقاعدة وبين فرع تنظيم داعش الموجود في شمال الصومال، والذي يسعى أيضاً للتمدد في شرق إفريقيا. وقد نجح تنظيم داعش في استقطاب جماعات محلية؛ حيث أعلنت حركة "القوات الديمقراطية المتحالفة" - التي بدأت كحركة تمرد ضد النظام الحاكم في أوغندا وتتمركز حالياً في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية - مبايعتها لتنظيم داعش وأطلقت على نفسها "الدولة الإسلامية ولاية وسط إفريقيا"، وتمثل عملياتها تهديداً للكونغو وأوغندا ويمكن أن تتوسع لتشمل دولاً أخرى.

وقد نفذت هذه الحركة هجوماً دامياً في يونيو ٢٠٢٣، ضد مدرسة في غرب أوغندا قرب الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى إلى مقتل ٤١ شخصاً على الأقل بينهم ٣٩ تلميذاً، وخطف آخرين، بالإضافة إلى الخطر الذي تمثله الحركات الإرهابية لدول الجنوب الإفريقي.^(٤)

يكشف الصراع المسلح في السودان بين الجيش السوداني وميليشيا الدعم السريع عن مخاطر محدقة بأمن الدول التي تتقاسم معها الحدود، وهي من أخطر الصراعات في منطقة شرق إفريقيا، بالنظر لإمكانية استغلاله من طرف الجماعات الإرهابية التي تبحث عن البيئة المناسبة للاشتغال والتمدد ليس داخل التراب الوطني للدول فحسب، ولكن للولوج لدول أخرى قريبة من مناطق تواجدها. فالسودان الذي شهد وجوداً سابقاً لتنظيم القاعدة على أرضه، مع يحمل تواجده الجديد من مشكلات أمنية للدول المحاذية، كليبيا وتشاد من الغرب، و جنوب السودان من الجنوب، وإريتريا وإثيوبيا من الشرق مما يعني تدعيم الفوضى وعدم الأمن. في هذا الباب تنعكس هذه الأوضاع غير المستقرة التي يغذيها الإرهاب على الجار الجنوبي

للسودان دولة مصر التي واجهت التطرف العنيف منذ عقود ونشأت فيها عدة جماعات إرهابية وأعلنت عن نفسها لاسيما منذ أحداث " الربيع العربي " التي كانت مصر إحدى أركانها في عام ٢٠١١، ووقعت فيها العديد من العمليات الإرهابية وتعد محافظة سيناء من المحافظات المصرية التي تكثرت فيها العمليات والتنظيمات الإرهابية نظرا لوضعها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والأمني. وتختلف العمليات الإرهابية التي حصلت في مصر بين استهداف قوات الجيش و الشرطة المصرية و إطلاق القذائف على الأمكنة و المواقع العسكرية، و نصب الكمائن والعبوات الناسفة و التفخيخ واستهداف دور العبادة و المدنيين. وأخذت هذه العمليات منحى خطيرا و مؤثرا في مصر، إذ قدرت تقارير حصيلة قتلى الهجمات الإرهابية منذ عام ٢٠١١ أكثر من ٧٠٠ شخص في صفوف الجنود و الشرطة والمدنيين، و النسبة الأكبر منهم وقعت في محافظة سيناء التي تشكل منطلقا للعمليات الإرهابية في مناطق البلاد الأخرى.^(٥)

ورغم كل ذلك فتناول ظاهرة التطرف العنيف باعتباره إرهابا يؤرق الدول الإفريقية يجب التمييز فيه بين التأثير الكبير و التواجد البنيوي بالإضافة إلى بنيته الراديكالية، رغم أنها مؤثرة بالطبع. فأينما حل الإرهاب حل الخراب و ساد الرعب و تأكلت إمكانيات التنمية.. فكثرة الدول الإفريقية التي تعاني من الإرهاب إلى حد أن بعضها إستوطن فيها بشكل مريب، يدفعنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي أدت بنا إلى هذا الواقع وبعدها .

تعمل التنظيمات الإرهابية على تدجين و تنميط الشباب حيث تمنحه بشكل عام شعورا زائفا بالقوة، خصوصا عند حصولهم على الأسلحة التي تمكنهم من إرهاب الآخرين، و هذا يمثل بالنسبة لهم ترياقا لمشاعر التهميش والاستلاب التي كانت تنتابهم في بيئاتهم السابقة.^(٦)

وهذا ما يفرض على الدول الإفريقية إبداع إبدالات تنموية كفيلة بتجاوز كثير من الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب من منطلقات تنموية. فالتعاون البيني للاستفادة من الثروات المهمة و المتباينة سيجعل التنمية الحقيقة منطلقا مركزيا لمحاربة التطرف العنيف و تجفيف منابع الإرهاب. بالإضافة إلى المحافظة على التعاون الأمني بين الدول الإفريقية. فالإرهاب المتجذر لا يمكن تجاوزه بالمقاربة الأمنية لوحدها، خصوصا في الدول التي تعاني قصورا في منظومتها الأمنية، و إنما بالدفع ببدائل واقعية في الاقتصاد والتنمية، دون إغفال التنشئة الاجتماعية و التعليم.

المطلب الثاني: آفاق التعاون الإفريقي البيني لتجفيف منابع الإرهاب في أفريقيا.

يساهم الإرهاب في جعل معظم الدول الإفريقية تراوح مكانها في التنمية، ورغم ذلك، فالدعاية الإعلامية الغربية بالخصوص كانت مجحفة في هذا الباب. فمنذ أن كانت الولايات المتحدة زمن تدمير البرجين زعيمة لمحاربة الإرهاب، إلا أن مرور الزمن يجعلها دولة تظهر بثقلها زمن وجود مصالحها، وليس بالضرورة في الدول التي لا توجد فيها مصالح لها. فالدول الغربية تبحث عن مصالحها. من هنا نفهم كيف ولجت روسيا لدول إفريقية عديدة سواء بتدخلاتها العسكرية أو بمشاركتها عبر مجموعة. فالتوجه الجديد لكثير من الدول الإفريقية التي شهدت إنقلابات عسكرية أظهرت "فاغنر" إشكاليات أمنية لدول كانت تعول على دول غربية لضمان أمنها، مثل فرنسا وروسيا وحتى أمريكا.

لا يمكن الحديث عن دواعي تدخل الدول الكبرى في شؤون دول أخرى تعاني من الإرهاب، (و في هذا الباب يمكن الحديث عن الدول الإفريقية). دون الحديث عن مفهوم "المجال الحيوي" باعتباره مفهوماً أو نظرية سياسية وضع أسسها العالم الألماني "فريدريك راتزل"، (في المجال السياسي والإقتصادي)، ووفقاً لهذه النظرية يحق للدول الحضارية والقوية أن تحتل دولاً أخرى موجودة في مجالها الحيوي. فبين كتاب "راتزل" الموسوم بـ: "الجغرافيا السياسية" وكتاب "هتلر" المعنون بـ: "كفاحي" هناك علاقات تناص كبيرة، فراتزل هو ملهم هتلر في هذا المجال، حتى أصبحت أفكار هؤلاء هي الجزء الأكبر من الإيديولوجيا النازية.

لقد كال هتلر المديح لمنظره راتزل، وانتقد السياسيين التثاريين ودعى إلى الحفاظ على كيان الدولة (العنصر الآري الألماني) و تأمين الغذاء له، هذا التأمين لا يمكن أن يتم إلا بضم مجموعة من الأراضي في الدول المجاورة وهذا ما فعلته ألمانيا حيث اعتبرت مجموعة من الربوع ضمن مجالها الحيوي.

نفس الأمر ينطبق تقريبا على كثير من الدول الغربية الأخرى التي ترى في أفريقيا مجرد مجال حيوي مفيد في الأمور المتصلة بالثروات الطبيعية ووجود العنصر البشري الذي يعتقد بإمكانية إستغلاله بشكل أحادي الجانب في إطار الإستنزاف المنهج الذي لم تجني من ورائه القارة غير الويلات إلى اليوم.

إن ما يهّم القارة الإفريقية اليوم ومهمتها في الحال، هو بناء علاقات بينية وفق رابح-رابح، دون الإنصهار في استراتيجيات فوقية وهي بطبعها بحكم التاريخ مؤلمة. فالقارة تحتاج لجهود أبنائها بشكل أساس، وهي لا تحتاج لدعم إتكالي مانع بطبعه لبناء أساسات كبرى لصالح دول القارة الإفريقية.

فالإرهاب هو مزيج من الحركات السياسية المتطرفة التي تتصف بطابع جماعي معوم أكثر منها صفة فردية. كما تتصف بتنظيم بالغ التعقيد و الدقة واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية المتقدمة و أكثر وسائل الاتصال الإلكترونية الجماهيرية الحديثة، والتغلغل في أوساط قطاعات شعبية عريضة، إضافة إلى تعدي تأثيره الحدود الجغرافية و القومية والطبقية.^(٧)

هذه الطبيعة المعقدة للإرهاب هي التي تستدعي إيجاد خطة موحدة للدفع بقوة تنظيمية لمباشرة العمليات ضد الخلايا الإرهابية بتنسيق واضح بين الدول الإفريقية. ولعل الاستجابة الغريزية والمفهومة لهجمات إرهابية على هذا النطاق تكمن في المطالبة بتعزيزات أمنية واضحة ومشددة على الحدود وفي شوارع المدن وفي وسائل النقل العام، ولكن -وعلى الرغم من أن هذه التدابير يمكن أن توفر الشعور الآني بالأمن- إلا أنه ليس هناك أية ضمانات أن التدابير الأمنية المعززة سوف تمنع وقوع هجمات إرهابية في المستقبل، يقوم بتنفيذها مهاجمون عازمون ومستعدون للموت.^(٨)

إن العزم الراسخ للجماعات المتطرفة التي ترى في الإرهاب حقاً مشروعاً، ونزوعها البنيوي و الإيديولوجي نحو الخراب و التدمير، هو السبب الوجيه لبناء تكتل أمني أفريقي لمواجهة الإرهاب كأفة إفريقية معرقة للتنمية. فالنشاط الإرهابي سواء تعلق بمنظمات سرية أو كيانات سياسية معترف بها دولياً، لا يحدث في فراغ ثقافي، إذ يعتمد الإرهاب على التمثلات الثقافية و يثير ردود فعل رمزية كثيفة. تتضمن أعمال الإرهاب عادة أحداثاً مشهدية و غير متوقعة تهدف إلى نشر الخوف بين السكان، لذلك من الضروري أن تخضع هذه الأعمال للترميز و أن تنجز مثلماً هو مخطط لها منذ البداية، و أعني بذلك أن المنظمات الإرهابية تعتمد على الإرهاب لإرسال رسالة سياسية معينة، و لابد من أن تصل هذه الرسالة إلى جمهورها المستهدف، و أن تكون مصوغة أيضاً على النحو الذي تصوره المنظمة.^(٩)

إن ما يعقد الأوضاع الأمنية في أفريقيا هو تعدد التنظيمات الإرهابية فيها، حيث لا يمكن تصور وجود مرجعية موحدة لهذه الجماعات الإرهابية غير أنها تتقاسم الرعب و التدمير. نتحدث عن وجود جماعات من قبيل؛

- **تنظيم داعش**، الذي وجد له بيئات حاضنة في عديد من الدول الإفريقية.
- **تنظيم القاعدة**، وهو التنظيم القاعدي الذي تفرعت عنه كثير من الجماعات الأخرى التي تتقاسم معها نفس الروح الإرهابية.
- **تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي** الذي يشكل امتداداً للجماعة السلفية للدعوة و القتال.

- **بوكو حرام**، وهو تنظيم نشأ في مدينة ميدوجوري عام ٢٠٠٢، حيث تناهض

التعليم المعتمد في البلاد بشكل ترى أنه مفروض.

– **حركة الشباب الصومالية**، التي تأسست عام ٢٠٠٣ ، وهي التنظيم الإرهابي الأقوى في الصومال.

– **أنتي بالاكا**، كمليشيا مسيحية مسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى والتي تأسست عام ٢٠١٣ .

– **جيش الرب**، الذي تأسس في أوغندا عام ١٩٨٧، و يتكون من مسلحين ينتسبون لمجموعة من المسيحيين الأصوليين، وقد ارتكبت المجموعة أفزع المذابح في مقاطعة " أوت أويلي " شمال الكونغو.

– **تنظيم أنصار بيت المقدس** الموجود في منطقة سيناء المصرية، التي تبنت أكثر العمليات الإرهابية في مصر.

هذا التعدد في التواجد و التسميات، هو الذي يجعلنا نتحدث عن أفاق التعاون الإفريقي لتحديد تنظيمات إرهابية تتباين في خطورتها وتأثيرها بين هذه الدولة أو تلك. خصوصا أمام انسحاب دول غربية كانت معنية بمحاربة الإرهاب مثل فرنسا ومنظمات دولية كالتتي خرجت من مالي بدعوة من القيمين على شؤونها السياسية. فرغم ذلك الانسحاب إلا أن دول عديدة سعت إلى اتخاذ خطوات لتعويض انسحاب القوات الدولية، عبر إنشاء تحالفات أمنية بينية عبر استراتيجية للدفاع المشترك، نتحدث هنا عن " تحالف دول الساحل " (AES) الذي دفعت به المجالس العسكرية في ثلاث دول هي؛ بوركينا فاسو ومالي والنيجر في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣، كإطار واضح للمساعدة المتبادلة، بعد توقيعهم على ميثاق ليبتاكو-غورما- حيث تلتزم الدول الثلاث بمكافحة جميع أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة التي تعاني منها هذه الدول. ليس فحسب بل الدفع بالدفاع المشترك في الحالات التي يقع فيها تمرد مسلح أو أي تهديد حاصل يهم أراضي هذه الدول يؤرق سيادتها.

إن الاتفاقيات البينية التي تجمع دولتين في ظل تزايد المخاطر الأمنية في أفريقيا، لم تعد ناجعة رغم أهميتها، حيث تحتاج الدول الإفريقية إلى بناء كتلات أمنية جهوية تأخذ بعين الاعتبار التماس الجغرافي وحاجة الدول لهذه أو تلك لضبط مجالها الترابي وأن تقاسم الحدود. فدول المغرب العربي مدعوة للتنسيق الفعال بينها بالإضافة إلى مصر، كما أن دولة مصر في حاجة لتأمين حدودها بالتنسيق التي تشاركها الحدود البرية بالخصوص. بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين دول الساحل كنسق موحد تتهدد نفس خاطر و لها نفس الأهداف لمحاربة الإرهاب.

نتحدث هنا عن استراتيجيات بناء السلام، وإيجاد شروطه، وهذا ما يسائل الأداء المؤسساتي الإفريقي ودور المنظومة الأمنية الموحدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الباب

نتحدث عن دور الاتحاد الإفريقي في تطوير القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب، بالاستناد على البنى الاجتماعية التقليدية كما الحديثة الراضة لمختلف مظاهر التطرف العنيف. فمحفزات الإرهاب في أفريقيا هي واضحة إلى حد كبير، مما يسائل مختلف الدول الإفريقية حول قدرتها على بناء استراتيجية منسجمة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب.

يشير تقرير المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية الصادر في أكتوبر ٢٠٢٠ إلى تنامي نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في أفريقيا في أربعة مساح هي: الصومال وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الغربي وموزمبيق. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الجماعات الإرهابية المسلحة تتوزع في منطقة الساحل وغرب أفريقيا:

– **النوع الأول:** الجماعات التي تهتم بقضايا محلية في إطار عرقي وديني، مثل: المرابطون، وكتيبة ماسينا، وأنصار الدين.

– **النوع الثاني:** جماعات إرهابية لها صلات بتنظيم للقاعدة منها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش فرع غرب أفريقيا، وتنظيم داعش بالصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

– **النوع الثالث:** جماعات تتحرك نتيجة لأحداث ومواقف معينة، مثل: رابطة الفولاني: والتي بدأ ظهورها عام ٢٠١٦، وهي أقلية عرقية مهمشة يصل تعدادها إلى نحو ١٨ مليون نسمة، وتتوزع بين موريتانيا والكاميرون والسنغال والنيجر ومالي وبروكينا فاسو وتوجو ونيجيريا وتشاد وإفريقيا الوسطى وغينيا بيساو، وتواجه منطقة الساحل والصحراء أشكالا من الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، وتحولت المنطقة إلى منطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة، وقد صعبت أوضاعها الجغرافية والطبيعية من إمكانات الرقابة والتحكم، كما انتشرت أيضا عمليات خطف الرهائن والقرصنة البحرية، خاصة في خليج غينيا الذي تطل عليه نيجيريا وأنجولا المنتجتان للبترول.^(١٠)

يبدو وسم البلقنة على التنظيمات الإرهابية وسمًا ثنائي الدلالة، بالنظر لتنوعها ومغايرتها، وكذلك بالنظر للمشاكل البنيوية التي تسببها في الدول التي حلت بها وخربتها. لذلك لابد من العمل على:

- ١- تحديد مناطق الإرهاب عبر الإستعانة بالأقمار الصناعية لتكوين فكرة جماعية للدول الإفريقية عن مواطن الإرهاب، مع إيجاد خلية للرصد والتتبع والمواكبة.
- ٢- بناء حلف إفريقي لمحاربة الإرهاب و تجفيف منابعه، تكون قيادته الجماعية

في إحدى الدول القادرة على الإلتزام بالدعم اللوجيستيكي بناء على قدراتها الأمنية. مع إنشاء فروع في مناطق أخرى تعاني من الإرهاب كمنطقة الساحل.

٣- ربط محاربة للإرهاب بالتنمية في مختلف الدول التي تعاني من قصور بنيوي في البنيات التحتية و التجهيزات و عدم القدرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح شعبها. مع إمكانية الدعم البيني للاستفادة من التجارب الناجحة لدول إفريقية في هذا الباب.

٤- تبادل الموارد بأسعار تفضيلية في إطار منطق تعاوني يبني على الأخذ والعطاء و سياسة رابح رابح ضمن أساس اقتصادي و تنموي للتعاون جنوب جنوب.

٥- التعاون البيني لتهيئة المجالات الترابية، في إطار تأهيل البنية التحتية القادرة على جعل الدول تنخرط في المبادلات التجارية القارية و الدولية. دون التجاوز عن إستثمار إمكانيات البحار. و في هذا تندرج المبادرة المغربية حول الأطلسي لتيسير ولوج دول الساحل للأطلسي. وهذا ما يقتضي التعاون الإفريقي البيني لتحديد الإرهاب و كل المخاطر الأمنية الأخرى العابرة للحدود.

٦- توحيد السياسات الجنائية التي تتصل بالإرهاب، بالشكل التي يجعل تبادل المعلومات الأمنية تحصيل حاصل بين مختلف الدول الإفريقية. وفي هذا يمكن الدفع ببنك للمعلومات يمكن كافة دول القارة من معرفة منسوب الإرهاب ودرجة تحييده عن كثب.

٧- تنظيم لقاءات أمنية دورية بين الدول الإفريقية مع تفعيل ذلك داخل منظمة الإتحاد الإفريقي تشمل جميع الدول التي تنضوي داخل منظمة الأمم المتحدة.

٨- إنشاء منصة تجمع المعطيات التي يمكن تجميعها عبر الأقمار الاصطناعية للدول الإفريقية التي تتوفر عليها، لبناء مقاربة لوجيستيكية و جيوسياسية لظاهرة الإرهاب داخل القارة.

٩- إعمار الأراضي الخالية خصوصا في الصحاري الشاسعة لتشبيد مدن جديدة بجودة عالية يستجيب للتغيرات المناخية، مع استثمار الإمكانيات التكنولوجية لمراقبة المجال الترابي.

١٠- تأسيس اتفاقيات ملزمة بين الدول الإفريقية وبأهداف محددة في المجال والزمن على أمل تجفيف منابع الإرهاب في وقت محدد. مع ربط المقاربة الأمنية بتلك الثقافية الروحية و التعليمية لإظهار مخاطر الإرهاب و تأثيره على التنمية داخل القارة. ومن الضروري أن يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل دولة على حدة، من أجل تنسيق فعال على الأرض.

خاتمة:

يبدو أن أي عملية ناجعة لمحاربة الإرهاب ينبغي أن تأخذ في الحسبان الجانب الثقافي والمؤسساتي للدول التي تعاني منه. فتصور الإرهابيين بأن التقتيل هو نوع من التطهير، وهو إحدى الإشكاليات الكبيرة التي لا يمكن تجاوزها بالمقاربة الأمنية لوحدها. خصوصا أمام تدجينهم للشعوب من زاوية تصوير التخريب مجرد رد فعل على الظلم. فاستغلال الغضب الشعبي أحيانا، لبناء قضية معينة ينطلق منها الجناة، يستغلونها عبر وسائل غير اعتيادية قصد التعامل مع الأوضاع في أفريقيا، هو سبب وجيه لتحديد الإرهاب قبل بروزه من خلال مقاربات منسجمة و متكاملة هدفها الأساسي تجفيف منابع الإرهاب في القارة الإفريقية.

يتعين على أفريقيا أن تنهض من جديد، دون الإتكال على غيرها، رغم إمكانية الإتصال مع الدول التي لها خطط واضحة لجعل سكان العالم يعيشون بسلام في عالم يعاني من مخاطر عظمى، ولعل معظمها يتصل بتداعيات التغيرات المناخية. إن إفريقيا الثروات والعنصر البشري القادر على العطاء و المجال الترابي الشاسع والتنوع، وهي سمات ملهمة للجميع لبناء استراتيجية آنية و وحيية لجعل القارة الإفريقية قارة أمنة تنعم بخيراتها.

لائحة المراجع:

- سينيشا مالشيفيتش، صعود الوحشية المنظمة، سوسيولوجيا تاريخية للعنف، ترجمة عومرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث و النشر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٢٣ .
- نرمين توفيق، مستقبل انتشار الحركات الإرهابية في أفريقيا خلال ٢٠٢٤، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٣ أبريل ٢٠٢٣ .
- مثنى فائق مرعي، استراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنطقة العربية.. مصر والجزائر أنموذجا. أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بعنوان " جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية، عقد يومي ١١-١٢ نيسان ٢٠٢١ بالعراق، الطبعة الأولى ٢٠٢١ .
- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٥ .
- محمد سليمان أبو رمان و آخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريديريش أيبرت، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٦ .

١- عدلي سعداوي، مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في إفريقيا، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلة آفاق مستقبلية، عدد يناير ٢٠٢٣،

الهوامش

١- سينيشا مالشيفيتش، صعود الوحشية المنظمة، سوسيولوجيا تاريخية للعنف، ترجمة عومرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٢٣، صفحة: ٣٢٣.

٢- سينيشا مالشيفيتش، صعود الوحشية المنظمة، سوسيولوجيا تاريخية للعنف، مرجع سابق، صفحة: ٣٢٤.

3- <https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/22/%d9%87%d9%84-%d8%aa%d9%86%d8%ac%d8%ad-%d9%82%d9%88%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%a7%d8%ad%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%ad%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d8%a9>

٤- نرمن توفيق، مستقبل انتشار الحركات الإرهابية في أفريقيا خلال ٢٠٢٤، مركز

المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٣ أبريل ٢٠٢٣.

٥- مثنى فائق مرعي، استراتيجيات مكافحة الإرهاب في المنطقة العربية.. مصر والجزائر أنموذجاً. أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بعنوان "جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية، عقد يومي ١١-١٢ نيسان ٢٠٢١ بالعراق، الطبعة الأولى ٢٠٢١، صفحة: ٩٧-٩٨.

٦- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقى بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٥، صفحة: ٢٢٢.

٧- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، مرجع سابق صفحة: ٤١.

٨- محمد سليمان أبو رمان.. وآخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريديريش أيبتر، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٦، صفحة: ٢١١.

٩- سينيشا مالشيفيتش، صعود الوحشية المنظمة، سوسيولوجيا تاريخية للعنف، مرجع سابق، صفحة: ٣٣٤-٣٣٥.

١٠- عدلي سعداوي، مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في إفريقيا، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلة آفاق مستقبلية، عدد يناير ٢٠٢٣، صفحة: ١٦٨-١٦٩.